

# حجر عام دون حزمة تحفيز يضاعف من متاعب الاقتصاد التركي

## مطالب بتقديم مساعدات اجتماعية لتخفيف آثار الإغلاق على القطاعات المتضررة



ما مصير الباعة المتجولين؟

## الجفاف يهدد أكثر السهول خصوبة في تركيا

المياه الجوفية، ري حقولهم أكثر من السابق بسبب الجفاف، وفي الوقت نفسه البحث عن المياه في أماكن أخرى، ما يؤدي إلى تضخم في فواتير الكهرباء. ويوضح حازم سينز، وهو مزارع في كارابينار في مقاطعة قونية، "في السابق، كان يكفي ري الحقول مرتين في السنة. أما اليوم فلعينا القيام بذلك خمس أو ست مرات". وفي حال لم تحل هذه المشكلة، فستكون للجفاف عواقب على المزارعين والمستهلكين "أكبر أو حتى أكثر" من الدمار الاقتصادي الذي سببه فيروس كورونا، وفقًا لتحذيرات رئيس غرفة المهندسين الزراعيين في تركيا باقي رمزي سويكميز.

وتتشكل الحفر العميقة للغاية عندما تنهار التجاويف في باطن الأرض والتي كانت فيها مياه، تحت وطأة وزن التربة. في مواجهة هذه الظاهرة، يعاني المزارعون من مشاكل كبيرة. فالحصول على مياه غير المياه الجوفية، لري محاصيلهم، سيكون أكثر تكلفة بالنسبة إليهم ويقلل بالتالي من أرباحهم. لكن الاستمرار في ضخ المياه الجوفية لن يؤدي إلا إلى تفاقم المشكلة. وأخصى الأستاذ فتح الله عريك من جامعة قونية التقنية حوالي 600 حفرة هذا العام في المقاطعة، أي ما يقرب من ضعف الـ350 التي رُصدت العام الماضي. وعلى المزارعين الذين يسعون بجهد على مستوى العالم لتقليل استخدام

كارابينار (تركيا) - تكاثرت الحفر الكبيرة التي سببها الجفاف في السنوات الأخيرة وابتدت كافية لابتلاع سيارة في أكثر سهول تركيا خصوبة، الأمر الذي يثير قلقًا متزايدًا بين المزارعين الذين يخافون من اقتراب هذه الحفر من منازلهم. ويحذر تحسين غوندوغو الذي يزرع البطاطس بشكل خاص في مقاطعة قونية (جنوب) ويبيعها لشركة الغذاء الأمريكية العਲاقه بيبسيكو، من أن "الوضع في ما يتعلق بالجفاف يزداد سوءًا". ويرى المزارع البالغ من العمر 57 عامًا هذه الحفر تتكاثر منذ 10 أو 15 عامًا، نتيجة لاستنزاف المياه الجوفية.

وأضاف "خلاف ذلك كل المجالات ستتأثر بهذا القرار، من السياحة إلى التجارة إلى التعليم". وتعتمد تركيا بشكل كبير على السياحة لجلب العملات الأجنبية.

وانتقد نواب المعارضة الحكومة واللقاء، ودعا زعيم حزب المعارضة الرئيسي كمال قليجدار أوغلو أردوغان إلى اقتراح حزمة مساعدات اجتماعية من شأنها أن تساعد الشركات المغلقة والأشخاص الذين يعملون في الاقتصادات غير الرسمية في البلاد، كما حث على تعليق إجراءات إنفاذ الديون لبعض الوقت.

وبينما وافق قليجدار أوغلو على ضرورة الإغلاق، قال "يحتاج الناس لتناول الطعام. إنهم بحاجة للعيش". ووزعت الحكومة أطنانًا من البصل والبطاطس هذا الشهر وسط ضجة كبيرة. ويرى الكثيرون أن هذا مثال واضح على مدى معاناة الأتراك من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والفقر.

وتنشر البنك الدولي تقريرا يوم الثلاثاء مبينا أن نسبة الفقر في تركيا ارتفعت من 10.2 في المئة عام 2019 إلى 12.2 في المئة عام 2020.

في غضون ذلك حاول العديد من سكان إسطنبول مغادرة المدينة يوم الثلاثاء، حيث اكتظمت محطات الحافلات والمطارات، وتوافد الناس أيضًا على المتاجر قبل الإغلاق، على الرغم من أن وقسمت الحكومة التركية البلاد في مارس بين أربعة مستويات للمخاطر ورفعت حظر التجول في عطلة نهاية الأسبوع، وسمحت بتناول الطعام في الأماكن المغلقة في العديد من المقاطعات، فارتفعت الإصابات بفيروس كورونا مرة أخرى بعد فترة وجيزة، مما وضع معظم المدن التركية في فئة "شديدة الخطورة".

وتعرضت الحكومة أيضًا لانتقادات في ذلك الوقت لعقد مؤتمرات حزبية ضخمة وحضور مسؤولين جنازات مزدهمة بينما ظلت العديد من الشركات مغلقة وكانت بقية الشعب يُطالب بالحفاظ على عدد قليل من الحضور في الجنازات.

أثار إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للحجر العام انتقادات واسعة داخل الأوساط الاقتصادية والسياسية التي نددت بعدم ضبط حزمة مساعدات اجتماعية لتخفيف آثار الإغلاق على الشركات والعمالة فضلا على اعتماد خطة لتعليق إجراءات إنفاذ الدين لبعض الوقت.

إسطنبول - دفع ارتفاع عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا الرئيس أردوغان إلى إقرار الإغلاق الشامل، غير أن القرار لم يرافقه خطة مساعدات اجتماعية مما أثار تنديدا واسعا في ظل توقعات بأن يزيد الإغلاق متاعب الاقتصاد نظرا لتأثيره على النشاط السياحي الذي يعد مصدرا رئيسيا للحد الأدنى.

وأمر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الشعب التركي بالبقاء في منازلهم لمدة ثلاثة أسابيع تقريبا، وإغلاق العديد من الشركات كجزء من إجراءات صارمة للوقاية من جائحة كورونا.

ولكن أردوغان لم يعلن عن حزمة تحفيز لتعويض الأثر الاقتصادي للقيود الجديدة التي نددت بها أحزاب المعارضة يوم الثلاثاء. ومع التضخم الذي شهدته تركيا المكون من رقمين، وتراجع العملة الوطنية، وتعرض الشركات للمتاعب، أصبح العديد من الأتراك يعانون من الضائقة المالية.

وقالت جوزدي أصلان بائعة صحف في إسطنبول إنه سيكون من الصعب تجاوز هذا الإغلاق. وأضافت "علينا العمل لإحضار الطعام إلى منازلنا، فنحن نعيش في فترة كل شيء فيها باهظ الثمن. فليعنا الله".

وأعلن أردوغان الإثنين أن "الإغلاق الكامل" سيبدأ يوم الخميس ويستمر حتى 17 مايو. وسيطلب من السكان البقاء في المنزل باستثناء الذهاب للسوق لشراء البقالة والاحتياجات الأساسية الأخرى، في حين لا يُسمح بالسفر بين المدن إلا بإذن، كما يُسمح للمطاعم بتوصيل الطعام فقط. وسيتم إعفاء بعض الشركات والقطاعات من الإغلاق، بما في ذلك



كليجدار أوغلو  
يجب مساعدة  
الشركات المغلقة  
وتعليق إنفاذ الديون

وفي وقت سابق من هذا الشهر أعلن أردوغان عن تمديد مدفوعات العمل القصيرة للعمال المسجلين الذين قطعت ساعات عملهم بسبب قيود الوباء. ودُفعت بعض المبالغ المالية في السابق للشركات الصغيرة.

وأعرب مدير متجر الأحذية "بورسين يلماز" عن أسفه لأنه سيضطر مرة أخرى إلى إغلاق شركته. وقال إنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية أغلقت نهائيا عدة متاجر قريبة كانت مفتوحة منذ فترة طويلة. وقال يلماز "علينا أن نغلق أبوابنا وننتظر ونرى ما سيحدث في النهاية". وقال أردوغان إن الحالات المؤكدة يوميا يجب أن تنخفض بسرعة إلى أقل من 5000 حتى تكون تركيا مستعدة عندما تبدأ العديد من الدول الأوروبية في إعادة فتح أبوابها.

# مايكروسوفت تدعو دول أفريقيا لرقمنة تعاملاتها تحقيقا للتنمية

## الوباء فرصة مواتية للاستثمار في البنى التحتية الرقمية وفتح مجالات جديدة للنمو

وفي جنوب أفريقيا تعمل "مايكروسوفت" من أجل أفريقيا مع حكومة مقاطعة غوتنغ لإنشاء مركز امتياز لدفع الابتكار الرقمي وتسريع تنمية المهارات وتقوية القدرات الرقمية للموظفين في هذه المقاطعة. كما يساعد هذا المركز أيضا في تدريب أكثر من 3000 مطور برامج.

### الحكومات الأفريقية تتوجّب عليها الاستفادة بشكل أكبر من تطوير البنى التحتية الرقمية

ويهدف أحد هذه المشاريع إلى تزويد موظفي حكومة غوتنغ بالأدوات والمهارات التكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى تحفيز روح الابتكار لديهم. كما يهدف أيضا إلى ضمان مشاركة كبرى من سكان المناطق التقليدية التي تقل فيها الخدمات، مع إنشاء منصة تمكين رقمية لجميع المجتمعات في المقاطعة. حيث أن الهدف هو تسريع التحول الرقمي لحكومة مقاطعة غوتنغ بنجاح من خلال إنشاء نظام اقتصادي ديناميكي.

وتلعب السياسات الحكومية دورا رئيسيا في خلق بيئة مواتية للرقمنة. إذ تعتبر التقنيات الرقمية ضرورية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، كما يحتاج صانعو السياسات إلى مواصلة تطويرها. وتظل الحكومة الحافز الاستراتيجي لهذا التحول الذي تساهم فيه مايكروسوفت من خلال توفير وصول أوسع عن بُعد لأكثر عدد ممكن من الأشخاص، ولكن أيضا من خلال زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة وتقديم خدمات رقمية موثوقة وأمنة، والتي تعزز بشكل كبير الاستفادة والتحول.

المثال، بطاقات التعريف والإمضاءات والسجلات الرقمية، وكذلك من خلال تنفيذ السياسات التي تتلاءم وتتماشى مع التكنولوجيا الرقمية. وفي هذا المجال، يمكن أن تلعب الشركات بين القطاعين العام والخاص دورا مهما.

وفي المغرب سمحت الشراكة مع "الغو كونسولتينغ" بتطوير "وراقني"، وهو حل حكومي إلكتروني يستخدم التعلم الآلي وإنترنت الأشياء ولتحسين العلاقات بين المواطنين والحكومة. ومن خلال شراكة مايكروسوفت، يوفر "وراقني" للمستخدمين إمكانية إنشاء حساب على أساس مرجعي للتوقيع يُمكن للجهات الحكومية استخدامه لتحديد الهوية التعريفية للمواطنين والمصادقة على وثائقهم وتمكينهم من الوصول إلى الوثائق الإدارية.

ويمكن الآن أداء أي خدمة حكومية كانت تتطلب سابقا الوجود المادي للمواطن عن بُعد باستخدام التوقعات الإلكترونية والمصادقة المتعددة. ومثل هذه التطورات يمكن أن تساعد الشركات الصغرى والمتوسطة على جني الفوائد المتوخاة من التعريف الرقمي عبر فتح الطريق أمام وصولهم إلى أنواع جديدة من الخدمات المالية، على سبيل المثال.

ويعد النقاش حول المهارات الرقمية موضوعا ذا أهمية كبرى: إذ يحتاج موظفو الخدمة المدنية الآن اكتساب المهارات الرقمية المطلوبة ليكونوا قادرين على تسريع رقمنة الإدارات والخدمات العمومية. وفي الوقت نفسه، يتوجب على الحكومات تحسين المهارات الرقمية للمواطنين، وبالتالي تمكينهم من المشاركة الكاملة في ظهور اقتصاد رقمي مستدام وشامل.

وأظهرت مبادرة الاقتصاد الرقمي لأفريقيا التي أطلقها البنك الدولي لتشجيع الاقتصاد الرقمي في أفريقيا أن عددا من الحكومات في القارة لا تستثمر بشكل استراتيجي ومنهجي في تطوير البنية التحتية والخدمات والمهارات وريادة الأعمال الرقمية.

ولهذا من الضروري الآن أن تجد الحكومات طرقا أكثر مرونة وكفاءة لتقديم خدمات رقمية قابلة للتطبيق، والتي ستسمح لها بالتفاعل بشكل أفضل مع المواطنين.

ومن أجل تسريع التحول الرقمي، من الضروري التأكد من أن القطاع العمومي يمكن أن يصبح أكثر رسوخا في العصر الرقمي من خلال نشر، على سبيل

على ثقافة مشاركة البيانات والتنسيق. وبناء على ذلك، فإن هذا النموذج من التدبير يمكن للقطاع العام أن يعيد بنينه في المستقبل. وتتعدد فوائد الرقمنة في الاقتصاد حيث لا توفر التقنيات الرقمية فقط إمكانية تسريع وتيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفتح مجالات جديدة للنمو الاقتصادي الأسرع، ولكن أيضا الابتكار وخلق فرص العمل والوصول إلى الخدمات. وعلى الرغم من كل ذلك، لا يزال العديد من الأشخاص في أفريقيا لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت وليست لديهم هوية رقمية، ولا يمكنهم الوصول حتى إلى أبسط الخدمات المصرفية.

دعت شركة مايكروسوفت حكومات دول شمال أفريقيا إلى الاستثمار في البنى التحتية الرقمية، والتركيز على رقمنة أنظمتها وعملياتها، عبر إنشاء بيئة تنظيمية وقانونية مواتية للرقمنة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة لاسيما مع الظروف المواتية التي خلقها الوباء وبتفعيل الشراكة الفاعلة بين القطاع العام والخاص.

ولذلك يتوجب على الحكومات تكثيف توفير المعلومات والخدمات الرقمية واستخدام الأدوات الرقمية لمساعدتها على جمع البيانات وإدارتها واستخدامها بشكل أفضل.

وأشار المتحدث ذاته إلى أن الحكومات نجحت بالفعل في الاستجابة بشكل حاسم وسريع لازمة كوفيد - 19، وترك البيروقراطية جانبا، والانفتاح أكثر

لندن - أكدت شركة مايكروسوفت أن جائحة كوفيد - 19 توفر حاليا لأفريقيا الفرصة لتحقيق قفزة كبرى ونوعية نحو الامام في التنمية، حيث ستمكن من فتح مجالات جديدة للنمو الاقتصادي الأسرع.

ونقل بيان صحفي مايكروسوفت عن رينو ريجنسبرغر مدير التقنيات الحديثة من أجل أفريقيا، بالشركة، قوله إنه "من الممكن أن تضع أفريقيا نفسها كقوة رقمية رئيسية على المستوى الدولي، وبالطبع سيكون للقطاع الخاص دور مهم في هذه الديناميكية، ومع ذلك يجب على الحكومات في جميع أنحاء أفريقيا تكثيف الجهود لزيادة تشجيع الرقمنة".

وأضاف ريجنسبرغر أنه لتحقيق ذلك يتوجب على الحكومات الأفريقية الاستفادة بشكل أكبر من تطوير البنى التحتية الرقمية، والتركيز على رقمنة أنظمتها وعملياتها، مع إنشاء بيئة تنظيمية وقانونية مواتية للرقمنة. ومن هذا المنطلق، تعزز بعض الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى رقمنة الحكومات لتشجيع ليس فقط التجارة القارية، بل أيضا لتأسيس منطلق النمو الاقتصادي في جميع أنحاء أفريقيا.

ففي تقريرها المعنون بـ "إعادة اكتشاف وتصوير أفريقيا"، يؤكد ريجنسبرغر أن ماكنزي أند بارتنر تعيد التفكير بالدور الرئيسي للحكومات في خلق بيئة مواتية للرقمنة، بما في ذلك ضمان أن البيئات التنظيمية والتشريعية من الممكن أن تدعم الرقمنة وتشجعها.

كورونا يسرع خطط الرقمنة

